

## محضر الجلسة رقم 622

**التاريخ:** الاثنين 25 ذو القعدة 1429 (24 نوفمبر 2008).

**الرئاسة:** المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

**التوقيت:** ساعة واثنتا عشر دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثانية والعشرين بعد الزوال.

**جدول الأعمال:** الدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية:

1- مشروع قانون رقم 45.08 يتعلق بالتنظيم المالي للجماعات المحلية ومجموعاتها؛

2- مشروع قانون رقم 27.08 بمثابة النظام الأساسي للغرف الفلاحية؛

3- مشروع قانون رقم 25.08 يقضي بإحداث المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية

## المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد وزيرين،

السادة المستشارون المحترمون،

نخص هذه الجلسة للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية:

1- مشروع قانون رقم 45.08 يتعلق بالتنظيم المالي للجماعات المحلية ومجموعاتها؛

2- مشروع قانون رقم 27.08 بمثابة النظام الأساسي للغرف الفلاحية؛

3- مشروع قانون رقم 25.08 يقضي بإحداث المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية

نستهل هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم

45.08 يتعلق بالتنظيم المالي للجماعات المحلية، الكلمة للحكومة لتقديم المشروع، تفضل السيد الوزير.

## السيد محمد سعد حصار، كاتب النولة لدى وزير الداخلية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

أتشرف بأن أعرض على أنظار مجلسكم الموقر، مشروع قانون رقم

45.08 متعلق بالتنظيم المالي للجماعات المحلية ومجموعاتها، والذي تم عرضه ومناقشته أمام لجنة الداخلية والجهة والجماعات المحلية.

وأود في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل للسادة المستشارين أعضاء هذه اللجنة على مساهمتهم البناءة خلال دراسة مشروع القانون، حيث تم إغناؤه بعدة مقترحات مهمة، وهذا ما يدل على الاهتمام الذي يوليه السادة

المستشارون لتدبير الشأن المحلي، في إطار وعيهم العميق بأهمية وضرة تفعيل سياسة القرب، طبقا للتوجيهات الملكية السامية.

واسمحوا لي في البداية بالتذكير بأن هذا المشروع يندرج في إطار تحيين وملائمة الإطار القانون والمؤسسي العام المنظم لتدبير الشأن المحلي، كما أنه يأتي كذلك في سياق التوجهات العامة التي تم اعتمادها في إطار الإصلاحات الهامة التي عرفتها منظومة اللامركزية، ومن بينها إقرار القانون الجديد للجبايات المحلية، وقانون التدبير المفوض للمرافق العمومية، إضافة إلى مشاريع القوانين المتعلقة بتعديل الميثاق الجماعي وبمدونة الانتخابات ومراجعة اللوائح الانتخابية، وكذلك المرسوم للتقسيم الجماعي.

كما أن التعليقات الملكية السامية الواردة في خطاب جلالة الملك نصره الله بمناسبة الذكرى 33 للمسيرة الخضراء المظفرة، والرامية إلى فتح الأوراش الجهوية واللامركزية وتدعيم سياسة القرب بخلق عمالات وأقاليم جديدة، ستكون مصدرا وفرصة إضافية لتدعيم الحكامة الترابية وكذلك الحكامة الجماعية.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

إن تحيين هذه المكتسبات يقتضي مواصلة العمل من أجل تعميق الديمقراطية المحلية وترسيخ مسلسل اللامركزية ببلادنا، وقد جاء مشروع القانون المتعلق بالتنظيم المالي للجماعات المحلية، تفعيلًا للخطاب الذي ألقاه جلالة الملك محمد السادس نصره الله، بمناسبة انعقاد ملتقى الجماعات المحلية بأكادير، حيث أكد جلالته على أن تفعيل هذه الإصلاحات يستوجب إصلاح النظام الجبائي والمالي والمحاسبي لهذه الجماعات، في اتجاه تحسين وتبسيط تدبيرها ورفع من مردوديتها، وفي هذا الإطار يتركز إصلاح النظام المالي على محورين أساسيين:

- يتعلق الأول بتبسيط وتخفيف نظام الوصاية على قرارات الجماعات المحلية، خاصة بتدبير ميزانيتها.

- وينصب الثاني على تبسيط وتحسين المساطر المتعلقة بإعداد وتنفيذ الميزانيات.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

فيما يخص المحور الأول، فإن مشروع القانون المعروض على أنظار مجلسكم الموقر يتضمن إجراءات هامة، تهدف إلى مراجعة الأساليب والمصادقة والمراقبة القبلية، مع مراعاة المستجدات التي طرأت في مجال المراقبة البعدية، وتشمل هذه الإجراءات على وجه الخصوص، تقليص مجال تطبيق المصادقة القبلية وحذف الازدواجية للوصاية فيما يخص المصادقة القبلية على القرارات، وكذا مراجعة نظام مراقبة صحة الالتزامات في اتجاه حصرها على التأكد من توفر إعتادات قبل إصدار الالتزامات، ويهدف هذا الإجراء إلى عقلنة نظام المراقبة المالية واعتماد الفعالية في أساليبها، تمشيا

مع مبدأ إقرار مسؤولية الأمر بالصرف، اعتباراً للمقتضيات الجديدة المتعلقة بمدونة المحاكم المالية وتفعيل دور المجالس الجهوية للحسابات.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

أما بخصوص المحور الثاني، المتعلق بتبسيط وتحسين المساطر والإجراءات الخاصة بوضع الميزانية والمصادقة عليها وتنفيذها، فإن التدابير المقترحة ترمي إلى إضفاء الفعالية والنجاحة على عملية إعداد وتنفيذ القرارات، وضمان استمرارية المرفق العمومي وتوفير الآليات اللازمة، لتمكين الجماعات المحلية من أداء مهامها في أحسن الظروف، ومن أهم الإجراءات المقترحة في هذا السياق، تجدر الإشارة على الخصوص إلى إقرار مبدأ شمولية الاعتمادات لتمكين الجماعات المحلية من ملاءمة ميزانيتها كلما دعت الضرورة إلى ذلك، مع تبسيط المساطر فيما يخص تحويل الاعتمادات، واعتماد آجال قانونية محددة للتصويت على الميزانيات والمصادقة عليها، ضماناً لاستمرارية المرفق العمومي.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

تلكم هي الخطوط العريضة وأهم الأهداف التي جاء بها مشروع القانون المتعلق بالتنظيم المالي للجماعات المحلية، وهو مشروع حرصنا فيه على الاستجابة للمطالب المعبر عنها من طرف الفاعلين المحليين، هدفنا أن نجعل من هذا القانون أداة في خدمة التنمية المحلية، ووسيلة فعالة لتعزيز قدرات الجماعات المحلية، في تدبير شؤونها والاستجابة لحاجيات المواطنين. وفقنا الله جميعاً لما فيه خير هذا البلد تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والسلام عليكم وشكراً.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكراً السيد الوزير، الكلمة لمقرر اللجنة.. وزع.

إذن أفتح باب المناقشة، الكلمة لفرق الأغلبية، تفضل السيد المستشار.

**المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:**

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة والسيدة المستشارين المحترمين،

باسم فرق الأغلبية أتقدم للسيد وزير الداخلية والسيد كاتب الدولة في الداخلية، بتحية خاصة للمجهود المبذول خلال هذه السنة بالخصوص، وما هيئوه من نصوص قانونية متعددة، تندرج كلها في إطار تعزيز نظام بناء الجهة ونظام الجماعات المحلية، لضمان وإقرار حكمة محلية جيدة وبناء الديمقراطية المحلية.

إن الأمر يتعلق بتنفيذ وعد أخذته الحكومة على عاتقها قبل الولاية الحالية، فتوفقت وزارة الداخلية بعد استشارات دامت أكثر من سنة على

مستوى الأقاليم والجهات وعلى المستوى المركزي، ونحن الآن نتدارس إحدى المشاريع الكبرى في هذا المجال، المتعلقة بإصلاح مالية الجماعات المحلية، فلذلك هذا المشروع يندرج في إطار إصلاح لنظام الحكامة المحلية، وإقرار نظام لامركزي، يتسم بالمرونة والشفافية ويضمن كذلك المبادرة وتنفيذ الميزانية في أقرب الآجال، فيندرج كذلك في إطار تنفيذ تعليمات وتوجيهات صاحب الجلالة، الذي نادى في خطابه بأكادير لندوة الجماعات المحلية، بضرورة التعجيل بوضع إصلاح نظام محلي جبائي ومالي ومحاسباتي، فإذا كنا في السنة الماضية قد أخذنا الوقت الكافي لدراسة القانون المتعلق بالجبايات المحلية، ودخل منذ يناير الماضي حيز التنفيذ، ونحن نستشعر خلال هذه السنة بأهمية هذا النظام الجبائي، وما خلقه من ديناميكية جديدة مازالت تتنمي، جعلت مؤسسة الجماعات المحلية تتسم أكثر بقدراتها الاستقلالية ومحاوره الشد وألطف في علاقتها مع ساكنتها، فإننا اليوم في موعد مع مناقشة إصلاح النظام المالي، هذا النظام بدون شك سيعزز هذه المنظومة الجبائية التي من شأنها أن تضع ثقافة جديدة وتفاعل مستمر بين ساكنة الجماعة والإدارة المحلية، ونتمنى أن يأتينا النظام المحاسباتي الذي مازال إلى حد الآن لم يصدر، ونعتقد في الأغلبية أن وجود قانون مالية الجماعات المحلية بدون محاسباتي لن يضمن الخروج من الوضع الذي نحن فيه، فلذلك نحن نلح أكثر لإحاطة بضرورة التعجيل بوضع هذا النظام.

فالإصلاح يعني في تصورنا التطور المستمر والنظرة إلى المستقبل والحفاظ على المكتسبات وتعزيز الديمقراطية، ولذلك في الأغلبية دائماً ندافع على أن يكون لهذا المفهوم هو الراسخ، لأن تكون هناك تراجمات كيفما كان سببها، ونعلن أن هذا القانون نموذج في دعم المكتسبات، ونموذج في تفعيل معنى التجديد ومعنى الإصلاح، فإذا كان قانون شتبر 1976 قد استنفذ وظائفه ومهامه وأصبح الآن في وضع متجاوز، فإنه على الأقل هيئاً لهذه المرحلة التي نحن فيها، هيئاً لأنه نرى وأعطى ويمكن للجماعات المحلية من تعبئة مواردها الذاتية، الآن أصبحنا نتوفر على موارد، انتقلنا إلى 21 مليار درهم، هذا شيء يضحك ويخجل من مسؤولية الجماعات المحلية ويجعلها في حاجة إلى آلية لتدبير ماليتها بشكل يجنبها كل العواقب والمزلات.

ظهر أو قانون 76 مكننا كذلك من مبدأ اقتسام الضريبة، فأصبحنا أن هناك علاقة تغلبت بين إشكالية الاستقلال المالي وعدم إشكالية الاستقلال، وتبعية الإدارات المحلية والبنيات المحلية إلى الدولة، فهذا التقاسم الذي أعطى ثماره بشكل أكبر وأكثر بروزاً خلال السنتين أو ثلاث سنوات الماضية من خلال البرنامج الوطني لتأهيل المدن، كذلك هذا القانون رغم أنه أدى وظيفة تؤهلنا للدخول في مرحلة أرقى، حقق دعم وتعزيز مؤسسات مالية خاصة للجماعة، التي أصبحت والدليل على أنها تحكمت حسب ما في علمنا- كل الجماعات في تنفيذ القانون المتعلق بالجبايات المحلية، رغم أن هناك تخوف منذ البداية لعدد من الإصلاحات والتجديدات الواردة فيه.

فكنا نتمنى أن يكون المشروع أكثر مرونة وأكثر حداثة وأكثر متقدما ومقاربا مع الأنظمة الجاري بها العمل، وبالخصوص في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الخصوص في مجال القطاع الخاص، لأنه ما دام أن التكنولوجيا الآن متوفرة على إمكانيات للإدارة التقنية الإلكترونية، التي لم تعد تترك لأي إنسان كان يستعمل إلا سلطاته التقديرية في تنفيذ البرنامج ديالو.

فلذلك نعود ونلح على ضرورة أن يكون استدرارك وتفعيل هذا النظام من خلال نظام محاسباتي، يستهدف إلى خلق وكالة المصاريف لدى الجماعات المحلية، وكالة المصاريف لأن المشروع له إيجابيات كبيرة جدا، وبالخصوص في مجال حسن وضع الحلول في مجال الميزانية، الأفكار التي صاغها، المادة 19 والمادة 20 والمادة 21 من المشروع تعبر بالفعل على أن هناك إرادة تكافؤ المجهود بين نظام الجماعات المحلية وسياسة الحكومة وإرادة سياسية، للوصول إلى أبعاد حد في بناء نظام جموي نظام محلي لا مركزي، يعتمد على أدواته ويكون من منطلق المنافسة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

فإذا كنا قد ساهمنا من فرقنا أثناء المناقشة بإغناء هذا المشروع، وتقديم عدد من المقترحات التي قدمتها الحكومة مشكورة، فإن ذلك يعبر على وجود مناخ وعلى وجود إرادة مشتركة بين الهيئة التشريعية وبين الحكومة، من أجل تحقيق الإصلاحات التي أمر بها صاحب الجلالة في خطابه بأكادير.

ولا يسعنا والحالة هاته أمام أهمية الإيجابيات التي ورد بها هذا المشروع، إلا أن نصوت عليه بالإيجاب تحقيقا للمصلحة العليا للبلاد، خصوصا وأنا واثقون بأننا بدأنا نقاش إصلاح ميثاق الجماعات المحلية، الذي يندرج وينسجم ويتناغم بشكل مطلق مع هذا المشروع، وكذلك النظام الانتخابي، وكل هذه إطار عام لبناء مشروع ديمقراطي كامل. وشكرا لكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، الكلمة عن فرق المعارضة، السي إدريس مروون تفضل.

**المستشار السيد إدريس مروون:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي،

فلذلك نظن بأن هذا المشروع يحمل في طياته مطلبا للجماعات المحلية، ومطلبا للتجربة الديمقراطية الوطنية، ومطلبا لدعم الديمقراطية المحلية، وترسيخ وإعطاء استقلالية أقوى مالي وإداري للجماعات المحلية، فإذا كانت الخطوط الكبرى لهذا المشروع تحاول أن تجيب على إشكالية ضرورية تبسيط وتخفيف نظام الوصاية على قرارات الجماعات المحلية المتعلقة بتدبير الميزانية، فإنها خطت خطوات جبارة في هذا المجال، لست بحاجة إلى التذكير بها لأنها ستأخذ وقتنا طويلا، كما أن المشروع حاول الإجابة على مستلزمات تبسيط المساطر المتعلقة بإعداد تنفيذ الميزانية، هنا كذلك استفاد من ما هو واقع وملموس على مجالات، فيما يتعلق بالفائض، فيما يتعلق بإلغاء الالتزام بالنفقات التي لم يتم استهلاكها قبل آخر السنة، فتصدى إلى هذه الإصلاحات كلها ليضعها في الإطار السليم الصحيح، ثم إن المشروع كذلك أتى بأشياء ذات أهمية بالمكان، تستهدف تقوية المؤسساتية للجماعة المحلية، وإعطائها مصداقية أقوى وثقة في متعاملين معها، لما اعتنى بوضع نظام لضمان تنفيذ التزامات الجماعة، خصوصا منها التفيذات التعاقدية أو الميثاقية أو المرتبطة بمفاوضاتها مع الأغيار، إلى درجة أنه يستعمل إمكانية تدخل السلطة الوصاية في الحلول لمصلحة الجماعة ومصدقها.

نفس الشيء لما حاول المشروع أن يأتي بإعطاء كذلك حماية المصالح الجماعية خصوصا لما تكون هناك نزاعات، فأبى إلا أن يتجه بتنسيق كامل مع الميثاق أو بالتعديلات التي وردت على الميثاق الجماعي فيما يتعلق بديون الجماعة والمخاضات عليها، والمخاطر الكبيرة المرتبطة بنظام المساطر القضائية، لما أحدث مؤسسة المستشار القانوني الذي له صلاحية التنسيق والمساعدة وضمان وبقطة المواقع أو البلديات أو الجماعات في مواقعها في المنازعات.

فقلت إذا كان هذا المشروع أجاب إلى حاجة ملحة وبسرعة، فإنه مع ذلك يمكننا أن نقول أن تجربتنا أصبحت تترسخ أكثر، وقضت مرحلة ووصلت مرحلة متقدمة جدا، وهي تستحق في نظرنا من أغلبية من موقعنا أحسن مما كنا ننتظره، فبالرجوع إلى تقارير المجلس الأعلى للحسابات، ومنها التقرير الأخير في الأسبوع الماضي، الذي واخذ على أن هناك اخلالات كبيرة في التدبير المالي للجماعات المحلية، نفس الشيء بالنسبة للتدبير المالي للمؤسسات العمومية الأخرى وحتى للدولة، فكنا نطمح إلى أن ندخل في مرحلة أرقى في مجال التحديث والعصرنة، خصوصا وأن البلاد دخلت في هذا المجال بشكل كبير، كان من الضروري أو كان من الأحسن أن نتقدم أكثر، وربما أن هذا سيتم في تقديرنا- استدرাকে من خلال النظام المحاسباتي، بمعنى أن تكون للجماعة من خلال ممارسة تدبيرها المالي والإداري أن تستشعر بالحرية المسؤولة، وأن تكون كذلك واثقة على نفسها بأنها محمية من الناحية القانونية، باعتبار أن النتيجة هي التي يجب أن تكون موضوع المنازعة، لا التمسك بالشكليات في آخر المطاف التي لا تؤدي إلا خلق خلل بين العاملين والمتعاملين داخل الجماعة.

عنصر لا غنى عنه، غير مؤهلة وغير مهيكلية، ولا يعطى لها الأهمية التي من الضروري أن تحظى بها للقيام بالمهمة الموكولة إليها، في إطار من الفعالية والمردودية اللازمة، تماشياً مع رهانات الممارسة الجماعية.

إننا نجد تأكيداً على ضرورة تمتيع الموظفين الجماعيين بحوافز، تشجعهم على البذل والعطاء وتقوي تحصيلهم، بالإضافة إلى ضرورة إعادة توزيعهم بين مختلف الجماعات، وإقرار وظيفة محلية خاصة بهم أكثر جاذبية واستقطاب خصوصاً للأطر العليا.

السيد الرئيس،

انسجاماً مع موقفنا داخل اللجنة، التي ساد فيها التوافق حول التعديلات التي طالت بعض مواد المشروع، سنصوت عليه بالإيجاب، منتظرين أن نعود إلى التداول في الميثاق الجماعي بشموليته في أقرب الآجال، مرسخين بذلك رغبة المغرب في السير قدماً إلى لامركزية حقيقية، والسلام عليكم.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد المستشار، إذن نغلق باب المناقشة، وننتقل للتصويت على مواد المشروع.

إذن هناك المادة من رقم 1 إلى 63:

الموافقون = الإجماع؛

المعارضون = لا أحد؛

المتنعون = 1.

إذن أعرض مشروع القانون برتمته للتصويت:

إذن نفس العدد.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 45.08 يتعلق بالتنظيم المالي للجماعات المحلية ومجموعاتها.

ما كينش إجماع؟ إذن احسب السيد الأمين، أحسب كل شيء واحد واحد.

إذن الموافقون = 52.

المتنعون = 1.

إذن أعرض مشروع القانون برتمته للتصويت، إذن نفس العدد.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 45.08 يتعلق بالتنظيم المالي للجماعات المحلية ومجموعاتها ب 52 موافقون، وممتنعون 1.

شكراً السيد الوزير.

نتنقل للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 27.08 بمثابة النظام الأساسي للغرف الفلاحية. إذن الكلمة للحكومة، تفضل السيد الوزير لتقديم المشروع.

#### السيد عزيز أخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق المعارضة لمناقشة مشروع قانون رقم 45.08 المتعلق بالتنظيم المالي للجماعات المحلية ومجموعاتها، والإدلاء ببعض الملاحظات والمقترحات التي نراها ضرورية حول مقتضيات هذا المشروع.

إننا حاولنا خلال المناقشة داخل اللجنة أن نبه إلى أن المغرب حصل ولله الحمد على الوضع المتقدم مع الدول الأوروبية، وهذا يلزمنا أن نقرب تشريعاتنا من تشريعاتهم، خصوصاً في مجال الجماعات المحلية التي نعتبرها أو نعتبرها أوروبا هي النواة الصلبة للتنمية المحلية وتتعامل معها على هذا الأساس، لهذا اقترحنا خلال المناقشات أن يكون للقضاء المختص، المجالس الجهوية للحسابات، دوراً فاصلاً في إعطاء الشرعية للميزانية المحلية، ولكن وتمشياً مع خطوة خطوة، وكذلك لملاحظتنا أن الفرق الزميلة إلى جانب الوزارة الوصية يفضلون السير بخطى ثابتة لكن ببطء.

فقد قبلنا أن نساهم في إحداث لجنة مصغرة تهئ مجمل الأفكار ومجمل المقترحات، لتكون نتيجة عمل فريق، وتقدم بها جميعاً إلى السيد الوزير على أساس أن ممثليه كانوا حاضرين، إن مشروع القانون المالي الذي بين أيدينا جاء بإجراءات حقا ذات أهمية، نذكر منها خصوصاً حذف ازدواجية الوصاية فيما يخص المصادقة القبلية على القرارات وإسنادها إلى القطاع الوصي، وإلغاء التأشير المعمول بها في النظام المحلي، وكذا وضع الميزانية في إطار برجة من ثلاثة سنوات بالإضافة إلى التحويلات داخل الأبواب والفصول، إننا تابعنا الإعداد لوضع هذا المشروع من قبل الوزارة الوصية، وقد صاحبه لقاءات متعددة مع كل المتدخلين في الشأن المحلي وهو أسلوب محمود.

ومن هذا المنطلق كنا ننتظر أن يكون المشروع أكثر جرأة ومرونة، إلا أننا نسجل رغبة التقدم كما قلت خطوة- خطوة- رغم أننا نرى أن ممارسة الوصاية كما هي الآن، وكما هو مقترح بخصوص المصادقة على الميزانية، لم يعد يتماشى مع تطور الحركة اللامركزية، فالحذر الذي قد تتعامل به مع السلطات المنتخبة لم يعد له هناك أي مبرر بعدما مضى أزيد من 30 سنة من الممارسة، ومادام أن هناك قضاء متخصص، وكذلك في هذا الوقت لا يمكن أن لا تتأثر بما يجري في الدول الأخرى بخصوص الثقة في المؤسسات المنتخبة، وهذا ما يجعلنا نقول بأن تطور اللامركزية ببلادنا يفرض بالإضافة إلى الإمكانيات المادية والبشرية وجود إرادة سياسية صادقة لتطبيق اللامركزية، كاختيار سياسي واجتماعي واقتصادي عملياً ومن خلال القوانين.

السيد الرئيس،

إن للميزانية أهمية كبرى، وهي التي تترجم السياسة الحقيقية على مستوى الجماعات المحلية، وبها يقاس مدى استقلالية الجماعات، لذلك وجب إعطاء هذه الجماعات الإمكانيات المادية، حتى تتمكن من بلورة المهام المنوطة بها على أحسن وجه، إلى جانب أهمية الموارد المالية الجماعية التي هي الركيزة، نجد هيئة الموظفين التي تعتبر المحرك الحقيقي لكل عملية تموية

الأجهزة العمومية، وتمديد فترة انتداب أعضاء المكتب إلى ستة سنوات بدل ثلاث سنوات حاليا، إضافة إلى تدقيق اختصاصات أجهزتها التقريرية من جمع عام ومكتب ولجان، وإحداث أجهزة إدارية كالديوان لدى الرئيس، كاتب عام وإدارات.

دعم صفتها المهنية من خلال إدماج الجمعيات المهنية الفلاحية الأكثر ديناميكية بهيئتها المسيرة.

تعزيز مواردها المادية والبشرية بهدف دعم قدرتها على التدخل وكذا وضع نظام ملائم لتمويلها.

كانت تلتكم، السيد الرئيس المحترم، السادة المستشارون المحترمون، الخطوط العريضة لمشروع إصلاح النظام الأساسي للغرف الفلاحية، وكلي أمل أن ينال هذا المشروع رضاكم وتجاوبكم، لنؤسس جميعا لمرحلة جديدة على مستوى النهوض بهذه الغرف والرفع من دورها وتحسين أدائها لصالح الفلاحة والفلاحين.

ولا يفوتني في الأخير أن أجدد خالص الشكر للجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية رئيسا وأعضاء، على ما أبدوه من تفهم وتجاوب مع مضمون هذا المشروع، وعلى مساهمتهم الفعالة في إغنائه وتنقيحه. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن الكلمة لمقرر اللجنة.. وزع.

أفتح باب المناقشة، الكلمة للمستشار السيد عبد الحق التازي عن فرق الأغلبية، تفضل.

#### المستشار السيد عبد الحق التازي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على آخر المرسلين وآله وصحبه وسلم.

أخواني إخواني المستنشرين،

إخواني الوزراء المحترمين،

باسم فرق الأغلبية أود أن أعلق على ما جاء على كلام الأخ الوزير الذي قدم هذا المشروع المهم جدا، لأنه غادي يكون آلة من الآلات ديال المخطط الأخضر، اللي المغرب كله كيترجى وكيشوف فيه المناسبة للمغرب باش يدير قفزة نوعية، ولا سيما أننا عندنا اتفاقيات مع دول عظمى مثل الاتحاد الأوربي أو أمريكا، وإلى ما عملناش المجهود الكافي راه القوي غادي يأكل الضعيف، ولذلك هذه القضية ديال إشراك الغرف الفلاحية في التنمية الفلاحية مسألة أساسية، وبودنا ولاسيما المشروع يقول بأنه غادي يوضع رهن إشارة الغرف الفلاحية موارد مالية وبشرية إضافية، وغادي يدعم المهنية وغادي يبيلك التنظيم ديال هذه المؤسسات، هاذ الشي كله مهم علاش؟

قبل كل شيء اسمحو لي، السيد الرئيس والسيدات والسادة المستشارون المحترمون، أن أغتم هذه المناسبة لأتقدم بخالص الشكر إلى لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية، رئيسا وأعضاء، على مساهمتهم والتزامهم في نجاح المشروعين المقدمين، وأشكرهم على حكمة ونجاعة اقتراحاتهم المغنية، التي طرحت في إطار تعاوني مع اللجنة، وعبر هذا الإطار مع المهنيين.

أيها السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يندرج الإصلاح المؤسساتي للغرف الفلاحية في إطار الإجراءات الموكبة لتفعيل مخطط المغرب الأخضر، الذي تشرفت بعرضه على أنظار صاحب الجلالة نصره الله، بمناسبة المناظرة الوطنية الأولى للفلاحة المنعقدة بمكناس، الذي يهيم تأهيل وعصرنة القطاع الفلاحي وتحسين تنافسيته لجعله إحدى الرافعات الأساسية للاقتصاد الوطني، يهدف هذا الإصلاح إلى تمكين هذه المؤسسات من مساندة مستجدات الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وتحسين أدائها ومساهمتها في التنمية القروية والفلاحية.

تخضع الغرف الفلاحية بصفتها مؤسسات دستورية ومهنية منتخبة من قبل المهنيين الفلاحين لتمثيلهم والدفاع عن مصالحهم، لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.62.281 الصادر في 24 أكتوبر 1962 بمثابة نظامها الأساسي، ويبلغ حاليا عدد هذه المؤسسات العمومية 37 غرفة منضوية في إطار جامعة، وتعرف هذه الغرف عدة صعوبات على المستويات القانونية والتدبيرية والمالية:

فعلى المستوى القانوني: أصبحت جل مقتضيات نظامها الأساسي متجاوزة ولا تتجاوب مع التطورات التي يعرفها كل من القطاع الفلاحي والعالم القروي، وخاصة فيما يتعلق بمهامها التي تفتقر إلى الوحدة والتناسق وبمحدودية تمثيلية المهن الفلاحية.

وعلى المستوى التدبيري: إضافة إلى تمركزها الجغرافي الغير الملائم لكونه غالبا ما يخضع إلى التقطيع الإداري، تفتقر هذه الغرف إلى وسائل العمل الملائمة، فمن جهة تنسم مواردها البشرية بضعف التكوين وسوء التوزيع، وهو ما لا يسمح لها بتأطير ودعم التنمية الفلاحية، ومن جهة أخرى لا تتوفر هذه المؤسسات كما هو الشأن بالنسبة للغرف المهنية الأخرى على موارد مالية قارة وكافية وعلى ميزانية التجهيز تسمح لها بالمساهمة بشكل فعال في مختلف البرامج التنموية.

لذا، يقترح من خلال المشروع الحالي:

القيام بإصلاحات قانونية ومؤسسية، لتمكين هذه الغرف من الاضطلاع بدورها التنموي في ظروف ملائمة، وتتمحور هذه الإصلاحات حول إعادة النظر في التقطيع الجغرافي بهدف خلق غرفة واحدة على صعيد كل جهة، مع إحداث تمثيلية على صعيد كل إقليم.

تحيين مقتضيات نظامها الأساسي الحالي ليستجيب لمتطلبات العالم القروي، عبر تحديد وتدقيق المهام الموكولة لها حتى لا تتداخل مع باقي

غاديش نرجعوش، ما تنقلوش في الأغلبية أننا غادي نرجعو على ما راج الله، يخليك خليني نتكلم، خليني نتكلم ياخي...، أنا كنعقول أشنو كاين بكل صدق، أنا قلت أهل مكة أدرى بشعابها مطيحتش بكم.

#### السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار أرجوك، أرجوك السي شكيل، أرجوك، صافي السي شكيل، الله يخليك، أرجوك أرجوك.

#### المستشار السيد عبد الحق التازي:

أنا نكمل، إذن كما قلت كنت في محنة وعيظت للأخ الوزير ديال البرلمان وقلت له ها أشنو كاين، قال لي لابد يكون لقاء ما بين الأغلبية والأخ الوزير، ذلك ما حصل، وتذاكرنا في الموضوع بعمق من أجل المصلحة العليا ديال البلاد، وتكلموا الرؤساء اللي مع وضد القضية ديال سميت الأمرين بالصرف هل تبقى للرئيس أم تعطى للمدير؟.

هذا موضوع سياسي ماشي تقني، وضعت كذلك هذا ضميري كرجل سياسي، وأنا وإن كنت تقني ومهندس فلاحي، رغم ذلك الضمير ديالي ما اسمطيش باش ما نوضعش هذا المشكل أمام الأخ الوزير، وتفاهنا على أنه كاين فعلا مشكل سياسي، هو أن الأخ الوزير أخذ أمام اللجنة كلها اللي كانوا حاضرين فيها الإخوان هاذوا اللي جالسين الوجوه النيرة اللي جالسة، أخذ على عاتقه على أنه ندوزو هاذ القانون كما جاء عندنا في الغرفة الثانية، لأنه الصورة الغرفة الثانية ديالنا مفلسة، وعاد نزيدو انقلسوها، إلى قيل علينا أننا...، خليني نتكلم إيه الحقيقة هي هاذي، ولذلك باش ما نقلوش، باش ما يرداش يتقال على أنه الغرفة الثانية ما كتقومش بالواجب ديالها، راه احنا كندوزو هذا القانون كما جاء به وزير الفلاحة... ساحني.

إذن اتفقنا مع الإخوان كاملين، اتفقنا مع الوزير على أن هذا النص هذا غادي ندوزوه بالإجماع إن شاء الله، وأطلب من جميع الإخوان أن نصوت عليه بالإجماع، على أنه أخذ على نفسه أن يحل هذا المشكل السياسي في الغرفة الأولى، اللي عندها طابع سياسي أكثر منه مهني، مثل احنا في الغرفة الثانية.

ولذلك، الكلام ديال الرجال ما عندو حتى شي ثمن، ولذلك أثق، عندي الثقة العمياء في الأخ عزيز أخنوش أنه بحكمته وتديبره والتجربة اللي عندو كرئيس جهة، أكبر جهة مغربية اللي هي سوس ماسة، أنه غادي يوجد الحل لهذا المأزق السياسي، اللي هو تراجع عن واحد المبدأ أساسي في الديمقراطية، أنه لا تراجع على المكاسب الديمقراطية.

وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا، أصبر السي مروون طلب نقطة نظام تفضل السي مروون في عجلة، تفضل السي التوزي.

لأن إلى كانت الغرف الفلاحية غادي تلعب الدور ديالها، راه يمكن الفلاحة غادي تتقدم، وإلى بقات الغرف الفلاحية كما كانت، هاذ الشي ما كنعطش في الغرف الفلاحية للي كانت قبل، دزنا من واحد الفترة صعبة جدا، ما كاين علاش نتكلم عليها، اللي كان كيطلع لرئاسة الفلاحة ببضع الأصوات والبيع والشراء إلى آخره، هاذ الشي فضينا منه، جلالة الملك نصره الله قال، أن لا رجعة في الديمقراطية في المسلسل الديمقراطي، وأن الانتخابات ستكون حرة ونزيهة، غير اللي حصل ما خاص شي لأن العيب فينا حنا كهياة ناخبة ديال هاذ المؤسسات العمومية وهي الغرف الفلاحية، حيث ما صفتناشي الأغلبية ديال الرؤساء، وأنا كنعحي الرؤساء اللي كانوا كيلعبوا واحد الدور مهم في تنمية الفلاحة، وخا بذاك المصائب اللي كنا كنعيشوها، ماشي لأنه العيب في الهياة الناخبة، انظلمو الغرف مستقبلا، وانظلمو واحد المبدأ عالمي أساسي وهو أن في الديمقراطيات المنتخب هو اللي كيكون بيده زمام الأمر، المشروع كما جاء مهم، ونصق له على جميع ما جاء به وخاصة القضية ديال التكوين.

الأخ الوزير،

أنتظر من هذه الغرف أن تصبح مشتتلا لخلق مقاولات فلاحية في الميدان الفلاحي، اللي تيخصنا هو هذا، باش نواجهو المنافسة العالمية وباش ما نخليوشي المواد ديال الآخريين يجبو يغزوا السوق ديالنا، وباش الفلاحة ديالنا يترفع من الشأن ديالهم كثير في قضية ديال الأئمة، إذن هاذ الشي كله تنصفقو له، هاذ الصباح بكل صدق كنت أمام محنة ضمير، لأن إخواني في اللجنة ديال الفلاحة صوتوا عن حسن نية، وكان إجماع ووقعوا بعض التعديلات أدخلت على النص، وحنا كنا مشغولين، راه حنا كنعيشو فواحد الظروف صعبة جدا الأخ الوزير، نظرا للموت ديال المرحوم السي عكاشة الله يرحمه، يعني كاين واحد النوع من الاضطراب في السير ديال الغرفة، واللي حصل أنه لما كانت اللجنة ديال الفلاحة كندرس هاذ المشروع المهم، حنا كنا كنصوتو على المشروع اللي عاد دوزناه دابا، اللي له أهميته كذلك يمكن ماشي نفس الأهمية، أنا أعطي أهمية أكثر للفلاحة، هذا في المسألة ديال التنظيم المالي ديال الجماعة حتى هو مهم، ولكن هذا ديال الغرف المهنية مهم جدا.

كنت أمام امتحان ضمير، قلت مع راسي لأنه جاو عندي الإخوان اللي حضروا وقالوا لي ها كيفاش دازت الأمور، الله يرحم عكاشة، ما تعلموش الناس في الوقت، أنا شخصيا ما كنتش ولا الرئيس ولا الإخوان اللي حضروا ما كان عندهم الوقت باش يبلغوا لرؤساء الفرق اللي جلمهم وأنا أقولها ما حضروش في هذه المداولات، حضروا الإخوان المهنيين، وأهل مكة أدرى بشعابها، هاذ الشي كنعترفو به، خداوا واحد القرار أنهم غادي يدوزوا هاذ المشروع في نفس الوقت اللي قدم فيه ودرس فيه وأدخلت فيه التعديلات بدون يعني القانون الداخلي ديال المجلس يحترم، هاذ الشي كله كندوزو عليه، لأننا حنا كنعيشو بلادنا وكنبغيو الخير لبلادنا، ولذلك حنا ما

## المستشار السيد أحمد التويزي:

في الواقع هذا الموضوع اللي جاو السي التازي بكل احترام وتقدير، (le doyen) ديالنا في المستشارين، كنت أتمنى على أنه يسحب هاذيك الكلمة ديال غرفة المستشارين أنها مفلسة، انتمناو، اسمح لي السي التازي، أتمنى على أنه كنا كتنتمناو على أنه تسحب ذيك الكلمة، في الواقع ماشي في بلاصتها.

لأنه أولا إلى كان هذه الإشكالية اللي تكلمتوا عليها مع السيد الوزير، نفس الشيء فيما يخص أحزاب المعارضة، ولكن نظرا كما جاء على كلامكم، احنا لا ننقص لا من الأغلبية ولا من المعارضة من أعضاء المجلس، إلى ابغينا نتكلمو في المجلس، خصنا نتكلمو عليه بوضوح، واش عندو آليات؟ واش عندو إمكانيات؟ واش عندو واحد العدد ديال المسائل؟ ما نتكلموش في المجلس غير بالمشور، أن المجلس ما كيتومش بالواجب ديالو، هناك آليات لا بد أن تتوفر لهذا المجلس حتى أن يكون قادر أن يقوم بهذا الواجب، لأن هاذ الناس اللي كيجيو كل واحد منين كيجي ويخدم، هذا تطوع، خص الناس يعرفوها، خص الشعب يعرفها.

اسمح لي، السيد الرئيس، على أن البرلماني ما معطيليش لا الإمكانيات المادية ولا الإمكانيات المعنوية باش يقوم بالواجب ديالو، وبالرغم من هذا الشيء كيقوم به، لأنه كنا في نفس الإطار، وهذا المشكل احنا ما داخلينش فيه، هذا مشكل بين الأغلبية، غير اتقادوا بينهم بعد الأغلبية.

أما نحن التيقن ديالنا تيقنا على أن إلى كان هذا المشروع في الواقع هذا المشروع ديال الغرفة الفلاحية، اللي كما قال راه كتلعب واحد الدور احنا متفقين، وكنا كتبنا وسحبنا هاذك الرد ديالو للغرفة في نفس الإطار، تماشيا مع أن السيد الوزير قال ذاك الشيء، ولكن ما نسبوشاي الغرفة.

## السيد رئيس الجلسة:

أرجوك، إذن أعطي الكلمة للسي نور الدين بركاع عن فرق المعارضة، تفضل السي نور الدين عن فرق المعارضة، تفضل السي مروان 2 تواني الله خليك.

## المستشار السيد إدريس مروان:

احنا فقط لأننا ما عرفناش الموقف ديال الأغلبية، لأن ما قاله السي التازي رئيس الفريق المحترم، كان هناك معارضة له، وبالتالي ليست لنا صورة واضحة حول موقف الأغلبية.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا، موقف الأغلبية بالإيجاب طبعاً لصالح المشروع، تفضل السي نور الدين، تفضل السي أوتغلياست بعبارة الله خليك.

## المستشار السيد حسن أوتغلياست:

شكرا السيد الرئيس.

الي بغيت نقول، هذا الشيء اللي اعطينا لهذا القانون ما داز في هذا الشيء، السيد الوزير جاء، كنعرفوه ذكي ومتواضع، داروا معه الإخوان

نقص هاذي، زد هاذي يكمل هاذك الشيء ديالو، الشهادة لله ماشي شي حاجة أخرى، أنا كنعضر في جميع اللجان، ما كمنكش هذا من الطبع ديالي، وهاذ الشيء اللي كاين اللي شفتنا.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي أوتغلياست، تفضل السي نور الدين بركاع.

## المستشار السيد نور الدين بركاع:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق المعارضة لمناقشة هذا المشروع الهام، مشروع قانون رقم 27.08 بمثابة النظام الأساسي للغرف الفلاحية.

في البداية لا بد من الإشارة إلى الطريقة التي مر بها هذا المشروع من طرف الحكومة، واتفاقها إن لم نقل تواطؤها مع الأغلبية، حيث أنه لم يكن هناك متسع من الوقت أمانا في المعارضة لدراسة المشروع بعمق، وإنما نعتبر أن مثل هذه الممارسات لا تخدم مصلحة الديمقراطية وتوازن العلاقات بين المؤسسات، كما أننا ولازلنا نستنكر كل ما من شأنه الانتقاص من دورنا وتقزيم مهامنا التشريعية التي انتخبنا من أجلها، وهذا يحتم علينا معارضة وأغلبية أن نصح كل الإختلالات وإعطائها القيمة الحقيقية للعمل التشريعي.

فهذا القانون الذي يدخل في إطار الإصلاحات القانونية والإصلاحات الشمولية للمغرب الأخضر هو بلا شك قانون مهم، ففرق المعارضة تسجل بقلق شديد التراجع الديمقراطي الذي جاء به هذا المشروع المنظم للغرف الفلاحية، بحيث أنه يعلن صراحة أن الأمر بالصرف بالغرفة الفلاحية هو المدير عوض الرئيس المنتخب، وهو الأمر الذي لا يمكن قبوله بأي شكل من الأشكال، ولنا الثقة الكاملة في شخص السيد الوزير بأن يتم تدارك هذا الأمر في مجلس النواب.

فنحن في الواقع نسجل أمام الرأي العام الوطني تحفظنا حول مضمون هذا القانون، وكنا متشبثين بإرجاعه إلى اللجنة المختصة، لتعميق الدراسة والتحصيل وتعميق النقاش حوله، لكن ثقتنا في التزامكم السيد الوزير بتعديل ذلك في مجلس النواب، جعلنا نعدل مواقفنا ونتعامل مع النص بإيجابية، على أساس أن نفتح المجال أمام فرق المعارضة بمجلس النواب، بتقديم التعديلات الضرورية لتدارك ما يجب تداركه، والسلام عليكم ورحمة الله.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن ليس هناك أي تدخل، إذن ننتقل للتصويت على مواد المشروع من المادة واحد = إجماع.

إذن المادة I إلى 63: الإجماع.

- مراقبة واعتماد البذور والأغراس وكذا المبيدات الزراعية، واعتماد وتسجيل الأدوية البيطرية والمضافات والمبيدات الحشرية المستعملة في مجالات تربية الحيوانات والمدخلات الفلاحية والصناعية والأسمدة وأعلاف الحيوانات.

- منح الرخص والاعتماد الصحي للمؤسسات التي تدخل في مجال اختصاص المكتب.

واسمحوا لي، السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، أن أعتنم هذه المناسبة لأتقدم بخالص الشكر إلى لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية رئيساً وأعضاء على اقتراحاتهم البناءة، ومساهماتهم في إغناء هذا المشروع الهام، والتصويت عليه بالإجماع.

ويبقى أملِي كبيراً في أن يحظى برضامكم خلال هذا الجمع، حتى نضع سوياً الأسس الكفيلة بضمان سلامة وجودة المواد الغذائية المغربية، والرفع من تنافسيتها في السوق الوطنية والأسواق الدولية.

والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكراً السيد الوزير.

إذن التقرير وزع، أظن، إذن أفتح باب المناقشة، الكلمة عن فرق الأغلبية للتجمع والمعاصرة، تفضل السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد عبد السلام بلقشور:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق الأغلبية في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 25.08 يقضي بإحداث المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.

وهو المكتب الذي جاء في إطار مخطط المغرب الأخضر، ويهدف إلى تحسين جودة المنتجات الفلاحية وضمان سلامتها الصحية على امتداد السلسلة الغذائية ابتداء من الضيعة أو المزرعة أو عند الاستيراد، وصولاً إلى المستهلك أو التصدير.

وتتجلى الأهمية الكبرى لهذا المكتب في حجم التحديات التي أصبحت تواجه السلطات المكلفة بالمراقبة، بحيث ظهرت أمراض حيوانية معدية خطيرة ومتنقلة إلى الإنسان، كمرض جنون البقر وأنفلونزا الطيور، كما اتسع نطاق الأمراض التي تسببها الأغذية، كالتسمات الجماعية التي نسمع بها من حين لآخر عبر مختلف مدن المملكة.

ولذلك، جاء هذا المشروع قانون من أجل مواجهة كافة الأخطار الصحية التي يمكن أن تواجه المستهلك، عبر ضمان سلامة المنتجات المعروضة للبيع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت: الإجماع.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 27.08 بمثابة النظام الأساسي للغرف الفلاحية.

إذن تنتقل للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 25.08 يقضي بإحداث المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، الكلمة للحكومة لتقديم المشروع، تفضل السيد الوزير.

**السيد عزيز أخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري:**

إلى اسمحتي، السيد الرئيس، غير بغيت قبل ما نبدأ التدخل ديالي باش نسجل الملاحظات وموقف ديال السادة المستشارين لا الأغلبية والمعارضة، وعلى الرغبة ديالهم في دورات الانسجام مع المسلسل الديمقراطي، الذي تهجه بلادنا، وإن شاء الله احنا باقي هاذ الشي غادي يزيد للأمام.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أمام المخاطر الصحية التي تواجه المستهلكين باستمرار، أصبح من الضروري التوفر على إستراتيجية تعتمد على تقييم مستمر للمخاطر، وعلى نظام مراقبة موحد وفعال يغطي كل السلسلة الغذائية من الحقل إلى المائدة، لضمان سلامة وجودة المواد الغذائية، مع تحميل المسؤولية لجميع المتدخلين من مزارعين ومرابي الماشية ومصنعين ومستهلكين، ويندرج في هذا الإطار مشروع قانون رقم 25.08 يقضي بإحداث المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية الذي أنشرف اليوم بتقديمه أمام مجلسكم الموقر.

ويرمي إحداث هذا المكتب إلى دمج الأجهزة المكلفة بالسلامة الصحية للأغذية التابعة للوزارة تحقيقاً للأهداف التالية:

- القضاء على مشاكل التداخل والازدواجية وتحسين إدارة الموارد المتاحة.

- ضمان وحدة وفعالية عمل موحد ومنسق للمراقبة ولأساليب التفتيش.  
- تحسين الجودة والمساهمة في تحسين القدرة التنافسية للمنتجات المغربية، مع إضفاء الطابع المؤسسي على مسائل المنتجين فيما يخص سلامة المنتجات الغذائية.

ولهذه الغاية ستناط بالمكتب المهام الرئيسية التالية:

- تطبيق سياسة الحكومة في مجال السلامة الصحية للنباتات والحيوانات والمنتجات الغذائية.

- إدارة المخاطر والتنبيهات والأزمات الصحية البيطرية والنباتية الغذائية.  
- مراقبة المواد الغذائية في جميع مراحل الإنتاج والتبئ والتحويل والنقل والتخزين والتسويق.

- حماية ووقاية الثروتين النباتية والحيوانية، وكذا السهر على تطبيق الشروط الصحية المتعلقة بهما.

السيد الرئيس،

إن هذا المشروع المعروض على أنظارنا اليوم، قد جاء كذلك في سياق دولي خاص، يفرض على بلادنا أكثر من أي وقت مضى أن تعمل على تأهيل تشريعها، حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها الدولية، سواء في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية أو منظمات الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أو المنظمة الدولية للصحة أو المنظمة العالمية للصحة الحيوانية.

وبصفة خاصة اتفاقيات التبادل الحر التي أبرمها المغرب مع عدد من الدول والتكتلات الاقتصادية، وكذا الوضع المتقدم للمغرب لدى الإتحاد الأوروبي الذي يشكل إنجازا يفخر جميع المغاربة بتحقيقه، لكنه في نفس الوقت يفرض علينا تحديات مضاعفة تستدعي بذل كافة الجهود لتأهيل المصالح التقنية وتحديث وسائلها، للسهر على تنفيذ هذه الاتفاقيات، دون عرقلة المعاملات التجارية.

السيد الرئيس،

إن هذا المشروع قانون يرمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، كالحفاظ على صحة المستهلك، من خلال ضمان أعلى مستوى لسلامة المواد الغذائية، وحماية الثروة الحيوانية والنباتية من الأمراض المعدية، وتدبير كافة المخاطر الغذائية والصحية المرتبطة بجميع أنواع الأغذية الموجهة للاستهلاك، وسميكن المهنيين من التعامل مع مخاطب رسمي وحيد لدى وزارة الفلاحة والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، الذي جعل منه هذا المشروع مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وخاضع لوصاية وزارة الفلاحة، وللمراقبة المالية المطبق على المؤسسات العمومية.

السيد الرئيس،

لا يمكن أن تفوتني الفرصة دون الإشارة إلى النقاش المسؤول والبناء، الذي ساد عمل لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية، والذي أثمر تعديلات مهمة على هذا النص، قبلتها الحكومة بعد مناقشة مستفيضة بشأنها، وهو ما يبرهن على أن هذا المشروع قانون قد استأثر باهتمام السادة المستشارين أعضاء اللجنة، وعلى القيمة المضافة التي سيمثلها المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، في تحسين جودة المنتجات الفلاحية، وضمان سلامتها الصحية على امتداد السلسلة الغذائية.

ونظرا لكل ما سبق، فإننا في فرق الأغلبية نصوت على هذا المشروع قانون بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، هل هناك كلمة باسم المعارضة؟ تفضل السي بركاغ.

**المستشار السيد نور الدين بركاغ:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

الكلمة قصيرة، مع إحداث هذا المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، يمكن اعتباره قيمة مضافة سوف يقلل من تداخل الاختصاصات بين مديرتين في وزارة الفلاحة وإدماجها بأطرها ومصالحها، مما سيسسط، لا محالة المساطر الإدارية لتفادي سلبات التسيير داخل المديريتين.

الإشكال الذي يطرح هو أن هذا القانون جاء بالعديد من الإحالات إلى نصوص تنظيمية، تمني أن تسرع الحكومة في إصدارها وإخراجها إلى الوجود، ليؤدي هذا النص التشريعي الهام، الوظيفة التي أحدثت من أجلها. لا شك كذلك، أن لدينا تخوف فيما يخص الموظفين الملحقين، حيث أن وضعيتهم في هذا القانون تتسم بالغموض، فهل هذا مقصود؟ أم أن هذا جاء عن طريق السهو؟

لذا، ننبه الوزارة إلى أن أي مساس بالحقوق المهنية للموارد البشرية، يمكن أن يجهض إيجابيات هذا القانون.

وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، إذن نمر للتصويت على مواد المشروع.

إذن نصوت على 14 مادة من 1 إلى 14: الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت: الإجماع.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 25.08 يقضي بإحداث المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.

شكرا، رفعت الجلسة.